الحادث بسبب الشركة بالعوض الذي ملك به وشرعت
لدفع الضرر والشفعة واجبة اي ثابتة للشريك
بالخلطة اي خلطة الشيوع دون خلطة الجوار
فلا شفعة لجار الدار ملاصقا كان او غيره وانما
تثبت الشفعة فيما ينقسم اي يقبل القسمة دون
ما لا ينقسم كحمام صغير فلا شفعة فيه فان امكن
اقتسامه كحمام كبير يمكن جعله حمامين ثبتت الشفعة
فيه والشفعة ثابتة الخ في كل ما لا ينقل من
الارض عينا الموقوفة والمحتكرة كالعقار وغيره
من البناء والشجر تبعا للارض وانما يأخذ الشفيع
شقص العقار بالثمن الذي وقع عليه البيع
فان كان الثمن مثليا كحب ونقد أخذه بمثله
او متقوما كعبد وثوب اخذه بقيمته يوم البيع
وهي اي الشفعة بمعنى طلبها على الفور وحينئذ
فليبادر الشفيع اذا علم بيع الشقص باخذه وتكون
المبادرة في طلبه الشفعة على العادة فلا تكليف
الاسراع على خلاف عادته بعدو او غيره بل الضابط

في ذلك

اي فعلت

اي الشفعة

في ذكر ان ما عدا ذلك ثوابتا في طلب حق الشفعة
استطها والا فلا فان اخرها اي الشفعة مع
القدرة عليها بطلت فلو كان مريضا الشفعة
مريضا او غائبا عن بلد المشتري او محبوسا او خائفا
من عدو فليوكل ان قدر والا فليشهد على الطلب
فان ترك المغفور عليه من التوكيل والاشهاد بطل حقه
في الاظهر ولو قال الشفيع لم اعلم ان حق الشفعة على
الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه واذا
تزوج شخص امرأة على شقص اخذه اي اخذ الشفيع
الشقص بمهر المثل لتلك المرأة واذا كان الشفعاء
جماعة استحقوها اي الشفعة على قدر حصصهم
من الاملاك فلو كان لاحدهم نصف عقار وللاخر
ثلثه وللاخر سدسه فباع صاحب النصف حصته
اخذها الاخران اثلاثا فصل في احكام
القراض وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع
وشرعا دفع المالك مالا لعامل يجر فيه وربح المال
بينهما والقراض اربع شرائط احدها ان يكون

في ذكر

Copyright © King Saud University